المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

ندوة حول الطبقات الوسطى

الرباط، في 19 ماي 2009

كلمة السيد

أحمد الحليمـــي علمـــي

المندوب السامي للتخطيط

الطبقات الوسطى المغربية:

خصائصها، تطورها، وعوامل توسعها

الجزء الثاني

خلال الجزء الأول من الندوة حول الطبقات الوسطى، اعتمدنا أساسا على معيار الدخل لتحديد هذه الطبقات في سنة 2007 وتحليل وزنها الديموغرافي والاقتصادي. وفي غياب معطيات حول الدخل في سنوات سابقة، سنعتمد في تحليل تطور خصائص الطبقات الوسطى على معيار مستوى المعيشة المتوفر من خلال معطيات البحوث حول الاستهلاك ومستويات المعيشة المنجزة بين 1985 و2007.

لقد أشرنا من قبل إلى التقائية المقاربتين المبنيتين على الدخل ومستوى المعيشة والتي تفسر بوجود ارتباط بين الدخل ونفقات استهلاك الأسر. مما يعني أن تطور خصائص الطبقات الوسطى التي تم تحديدها حسب معيار مستوى المعيشة لا يختلف عن تطورها إذا ما تم اعتماد معيار الدخل.

ملاحظات عامة حول الدخل بالمغرب

حسب البحث حول مستويات معيشة الأسر المنجز سنة 2007، بلغ الدخل الشهري المتوسط لكل أسرة 5308 درهم.

خلال الفترة 1998-2006، عرف دخل المغاربة تحسنا ملموسا، حيث ارتفع الدخل الإجمالي المتاح (للفرد في السنة)، حسب معطيات المحاسبة الوطنية، بنسبة 4,1% سنويا. وباعتبار معدل التضخم في حدود 1,8%، تكون القدرة الشرائية للسكان قد تحسنت ب 2,3% سنويا.

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع الدخل يبقى مع ذلك غير متكافئ كما يتبين من خلال البحث السالف الذكر.

وهكذا، فإن الدخل الشهري لكل أسرة بالوسط الحضري (6124 درهم) يفوق نظيره بالوسط القروي (3954 درهم) ب 1،6 مرة.

كما يبين منحنى تركيز الدخل عدم التماثل لصالح العشيرات الأكثر يسرا. ويلاحظ أن ال 20% الأكثر يسرا تستحوذ على أكثر من 53% من مجموع الدخل مقابل 5,4% بالنسبة ل 20% الأكثر تواضعا (المبيان رقم 1 بالملحق).

يلاحظ كذلك أن 17% من السكان تعيش بدخل أقل من 2000 درهم و64% بدخل أقل من 5000 درهم، في الوقت الذي تتوفر فيه 8% على دخل يفوق 12000 درهم.

تطور مؤشرات مستوى المعيشة بالمغرب

لقد أتيحت لنا الفرصة خلال لقاء سابق لتقديم تطور مستويات المعيشة بالمغرب حسب البحوث حول الاستهلاك ومستويات المعيشة المنجزة بين 1985 و2007.

لنذكر أن متوسط النفقة السنوية لكل فرد قد عرف، بين 2001 و 2007، ارتفاعا من 9290 إلى 11233 درهما (بالدرهم الثابت) أي بمعدل سنوي بلغ 3،2%. وقد أدى هذا التطور في مستويات المعيشة إلى إحداث تغيير في بنية ميزانية الأسر لصالح الحاجيات الاستهلاكية الأقل تلبية. من جهة، انخفضت حصة الاستهلاك الغذائي في الميزانية الإجمالية للأسر من 41,3% سنة 2001 إلى 40,6% سنة 2007 ، لفائدة بنود أخرى، خاصة بند " النقل والمواصلات" الذي انتقلت حصته من 7,5% إلى 11,6 % و لفائدة بند " الترفيه والثقافة و التعليم" الذي انتقلت حصته من 3,6% إلى 4,4%. ومن جهة أخرى، انخفضت حصة المواد الغنية بالسعرات الحرارية "الحبوب والسكر والمواد السكرية" في الميزانية الغذائية من 25% سنة 2001 إلى 22% سنة 2007، لفائدة المواد الغنية بالبروتينات كاللحم والسمك والمواد الحليبية التي انتقلت حصتها من 33,1% إلى 36,9%.

ونشير كذلك إلى أن التفاوتات المعبر عنها بمؤشر "جيني" قد حافظت على نفس المستوى بين 2001 و2007، مما يدل على استقرار التوزيع الاجتماعي لنفقات الاستهلاك بين هاتين السنتين. وبالفعل، فقد استفادت من التحسن العام لمستوى المعيشة جميع الطبقات الاجتماعية وخاصة السكان القرويين والفقراء والسكان في وضعية هشة (المبيان رقم 2 بالملحق).

وفي هذا السياق، تجب الإشارة إلى أن نسبة معدل الاستهلاك لكل فرد في الوسط الحضري إلى معدل الاستهلاك لكل فرد بالوسط القروي قد تقلصت، وللأول مرة منذ 1970، من 2 مرة، سنة 2001، إلى 1,8 مرة سنة 2007.

كما انخفض معدل الفقر النسبي، خلال نفس الفترة، من 15,3% إلى 8,9% على المستوى الوطني ومن 7,6% إلى 4,8% بالوسط الحضري ومن 25,1% إلى 14,4% بالوسط القروي. أما نسبة الهشاشة، فقد انخفضت بدورها من 22,8% إلى 17,5% على المستوى الوطني ومن 16,6% إلى 12,7% بالوسط الحضري ومن 30,5% إلى 23,6% بالوسط القروي.

وهكذا، فمنذ 2001 خرج 1,7 مليون مغربي من دائرة الفقر و1,3 مليون من الهشاشة. ويبلغ عدد الفقراء بالمغرب 2,8 مليون فرد سنة 2007 مقابل 4,5 مليون فرد سنة 2001.

لقد كان لنمو الدخل واستقرار مستوى التفاوتات الاجتماعية بين 2001 و2007 تأثيرا واضحا على تحسين مستويات معيشة الساكنة المغربية وخصوصا على تقليص الفقر والهشاشة.

ولم يكن هذا غائبا عن يقظة التقرير العالمي حول التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2008/2007)، الذي أشار إلى أن المغرب قد سجل سادس أحسن إنجاز، من بين 138 دولة، على مستوى التحسن الإجمالي لمؤشر التنمية البشرية بين 2000 و2006 (المبيان رقم 3 بالملحق).

ماذا عن الطبقات الوسطى؟

نفقات الاستهلاك لدى الطبقات الوسطى

وزن الطبقات الوسطى في الاستهلاك

بعد تراجعه ب 4،4% بين سنتي 1985 و2001، ارتفع الوزن الديموغرافي للطبقات الوسطى ب 3،8% بين سنتي 2001 و2007.

خلال هذه الفترة الأخيرة، ارتفع وزن الطبقات الوسطى في الاستهلاك الإجمالي للسلع والخدمات بنسبة 1,9% مقابل تراجع ب 5،5% خلال الفترة الأولى.

تطور نفقات الاستهلاك

شهدت الفترة الممتدة من 2001 إلى 2007 تزايدا في نفقات استهلاك الطبقات الوسطى.

وهكذا، بلغ خلال هذه الفترة متوسط معدل التزايد السنوي لنفقات الاستهلاك بالأسعار الثابتة 2,9% بالنسبة للطبقات الوسطى مقابل 3,2% على المستوى الوطني. إن الطبقات المتواضعة وبشكل أكبر الطبقات الميسورة هي التي استفادت أكثر من هذا التحسن الإجمالي لمستوى المعيشة، حيث ارتفعت نفقات الاستهلاك عند هاتين الطبقتين بنسبة 3,2% و4,3% على التوالي.

وقد بلغ معدل الارتفاع المسجل خلال الفترة 2001-2007 حوالي ثلاث مرات ما تم تسجيله خلال الفترة بين 1985 و2001. وقد انتقل هذا المعدل من 1،1% إلى 3،2% بالنسبة للطبقات المتواضعة ومن 1،1% إلى 2،9% بالنسبة للطبقات الوسطى ومن 0،9 % إلى 4،3% بالنسبة للطبقات الميسورة. (البيان رقم 4 بالملحق)

بشكل عام، إذا كان تحسن نفقات الاستهلاك قد هم جميع الطبقات الاجتماعية، فإن الطبقات الميسورة والمتواضعة قد استفادت من هذا التحسن أكثر من الطبقات الوسطى.

بنية نفقات الاستهلاك

بين 1985 و2007، تحسنت جودة الاستهلاك لدى الطبقات الوسطى.

وبالفعل تميزت بينة نفقات الطبقات الوسطى بارتفاع وزن النفقات المتعلقة ب:

- النقل والمواصلات: من 4،1% إلى 8،2%؛
- النظافة والصحة: من 5،4% إلى 7،6 %؛
- التعليم والترفيه والثقافة: من 5،2% إلى 3،6%؛
- السكن: من 19،3% إلى 21%؛

وقد تم هذا التطور بالخصوص على حساب التغذية، التي انخفض وزنها من 52،5% إلى 45،2%، والملابس التي انخفض وزنها من 2،7% إلى 3،3%. إلا أنه، مقارنة مع الطبقات الميسورة، لازالت بنود الاستهلاك الأساسية تمثل نسبة مهمة من ميزانية الطبقات الوسطى، وخصوصا النفقات الغذائية التي لا تمثل سوى 28,6% من الاستهلاك عند الطبقات الميسورة مقابل 45,2% عند الطبقات الوسطى و52,5% عند الطبقات المتواضعة. (المبيان رقم 5 بالملحق)

وهكذا، نلاحظ أن ارتفاع نفقات الطبقات الوسطى قد رافقه تحسن في جودة استهلاكها، حيث توجه، أكثر فأكثر، نحو حاجيات أخرى غير التغذية واللباس. يؤكد هذا التحول نظرة الطبقات الوسطى نفسها بخصوص تحسن مستواها المعيشي. وبالفعل، إذا كان نصف الأسر فقط قد اعتبرت أن مستوى معيشتها قد تحسن أو استقر بين 1991 و2001، فإن هذه النسبة قد تجاوزت الثلثين بين 1997 و2007. (المبيان رقم 6 بالملحق).

ويفسر هذا التوجه نحو التحسن في جودة الحياة لدى الطبقات الوسطى، ليس فقط بالتحسن في دخلها ولكن أيضا بلجوئها أكثر فأكثر إلى الاقتراض.

إذا كانت نسبة الأسر المستدانة سنة 2007 تبلغ 31% في صفوف الطبقات الوسطى مقابل 37،5% بالنسبة للأسر الميسورة و27% بالنسبة للأسر المتواضعة، فإن ارتفاع

نسبة الاقتراض بين 1999 و2007 ب 33,5% جعل الطبقات الوسطى تحتل الصدارة من بين الطبقات الاجتماعية المستدانة. فيما لم تتجاوز هذه النسبة 25% لدى الطبقات المتواضعة و23,5% لدى الطبقات الميسورة. (المبيان رقم7 بالملحق)

ويجدر التذكير أن الطبقات الوسطى تقترض من أجل:

- الاستهلاك اليومي في 59% من الحالات؛
- العقار في 25،1% من الحالات؛
- التجهيزات المنزلية ووسائل النقل في 15،9% من الحالات؛

<u>خلاصة</u>

يستخلص من هذه اللمحة أن الطبقات الوسطى بالمغرب قد عرفت، منذ 2001، تحسنا في مستوى معيشتها. إلا أنه تبين أن هذا التحسن يبقى أقل أهمية مقارنة بما سجلته الطبقات الاجتماعية الأخرى. وفعلا، إذا كانت الطبقات المتواضعة والهشة قد استفادت من سياسات محاربة الفقر، فإنه لم يتم لحد الآن تطبيق أية سياسة لفائدة الطبقات الوسطى. في ما يخص الطبقات الميسورة، فقد استفادت من ثمار النمو الاقتصادي المرتفع نسبيا خلال هذه الفترة.

تطور أهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للطبقات الوسطى

توسع الطبقات الوسطى

وللتذكير، فإن الوزن الديموغرافي للطبقات الوسطى قد ارتفع بين 2001 و2007 بنسبة 3,8% بعد أن سجل تراجعا بنسبة 4,5% بين 1985 و2001 .

ومن جهتها، عرفت الطبقات المتواضعة تراجعا في وزنها الديموغرافي بنسبة 4% بين 2001 و2007 بعد ارتفاع بنسبة 4,5% خلال الفترة السابقة.

على العكس من ذلك، سجل الوزن الديموغرافي للطبقات الميسورة ارتفاعا بنسبة 12,8% بين 1985 و2001 وانخفاضا بنسبة 7,3% بين 2001 و2007.

وهكذا ارتفع حجم الطبقات الوسطى، بين 2001 و2007، ب 1,6 مليون فرد، 62% منهم كانوا ينتمون إلى الطبقات المتواضعة و38% إلى الطبقات الميسورة. وبعبارة أخرى، اقترن توسع الطبقات الوسطى، في جزء كبير منه، بحركية الارتقاء الاجتماعي للطبقات المتواضعة خلال سنوات 2000.

على العموم، فإن توسع الطبقات الوسطى خلال سنوات 2000، قد مكنها في سنة 2007 من استعادة وزنها الديموغرافي لسنة 1985. وهذا ما يتأكد إحصائيا مهما كان الحد الأعلى للدخل المعتمد في تحديد الطبقات الوسطى (المبيان رقم 8 بالملحق).

يقترب سلوك الطبقات الوسطى بخصوص الخصوبة أكثر فأكثر من سلوك الطبقات الميسورة

من خلال سلوكها الديموغرافي الشبيه بسلوك الطبقات الميسورة، يبدو أن الطبقات الوسطى قد تبنت استراتيجية ترمي إلى تحسين جودة المعيشة.

وهكذا، فبضعف خصوبتها المنحصرة في طفلين لكل امرأة سنة 2007 مقابل 2،5 سنة 1999 تكون الطبقات الوسطى قد نهجت سلوكا ملتوسيا (malthusien). وبهذا السلوك فإنها تشبه الأسر الميسورة (1,5 طفل لكل امرأة) وتتميز عن سلوك الأسر المتواضعة (3

أطفال لكل امرأة). هذا السلوك الناتج عن طموح هذه الطبقات إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل، يضعها حاليا على عتبة عدم تعويض الأجيال.

على غرار الأسر الميسورة، يستطيع البالغون سن الرشد من أفراد الأسر المتوسطة الانفصال بسهولة عن أسرهم من أجل عيش مستقل على عكس نظرائهم بالأسر المتواضعة الذين قلما يمكنهم ذلك.

وهكذا، فإن الانخفاض في مستوى الخصوبة يفسر، بنسبة 58%، تراجع متوسط حجم الأسر المنتمية للطبقات الوسطى من 5,7 أفراد سنة 1999 إلى 4,9 سنة 2007، مقابل 42% بالنسبة لعامل الانفصال عن السكن الأسري. في ما يخص متوسط حجم الأسر الميسورة، فقد سجل انخفاضا من 4,1 إلى 3,6 أفراد. ويعزى هذا الانخفاض بنسبة 34% إلى انخفاض الخصوبة مقابل 66% بالنسبة لعامل الانفصال عن السكن الأسري. أما على مستوى الأسر المتواضعة، فإن عامل الانفصال عن السكن الأسري لا يلعب إلا دورا هامشيا (6%) في تراجع متوسط حجم الأسرة، ويبقى انخفاض الخصوبة هو العامل الأساسي الذي يفسر(94%) تراجع متوسط حجم الأسرة من 7،4 أفراد إلى 6,4 أفراد.

عموما، تنتمي الأسر ذات الحجم الصغير أكثر من غيرها إلى الطبقات الميسورة، والأسر ذات الحجم الكبير إلى الطبقات المتواضعة. وتتشكل الطبقات الوسطى من الأسر على مختلف أحجامها مع توجه ملموس نحو تقلص وزنها الديموغرافي كلما ارتفع حجم الأسرة (أكثر من 3 أفراد). وبهذا، يكون سلوكها أقرب إلى سلوك الطبقات الميسورة.

يبدو أن الحد من الولادات لدى الطبقات الوسطى يندرج في استراتيجية ترمي إلى الاقتراب من طريقة عيش الطبقات الميسورة وخاصة عن طريق الاستثمار في المعرفة والمعلومات.

انفتاح الطبقات الوسطى على المعرفة والمعلومات

من حيث الولوج إلى المعرفة

تحسن ولوج الطبقات الوسطى إلى المعرفة، المعبر عنه بالمعدل الخام لتمدرس الفئة العمرية 6-22 سنة، بشكل ملموس بين سنتي 2001 و2007، حيث انتقل هذا المعدل من 58,6% إلى 67,5%. ويبقى هذا المعدل ضعيفا نسبيا لدى الطبقات المتواضعة، رغم ارتفاعه من 43% إلى 54% خلال نفس الفترة.

وقد واكب تطور التمدرس توجه نحو اللجوء إلى التعليم الخاص. وبالفعل، فقد ارتفعت نسبة المتمدرسين بهذا القطاع من 12,9% إلى 14,3% بالنسبة للطبقات الوسطى ومن 27,8% إلى 38,2% بالنسبة للطبقات الميسورة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت من 9,4% إلى 6,6% بالنسبة للطبقات المتواضعة.

كما أن المستوى التعليمي لأرباب أسر الطبقات الوسطى قد تحسن أكثر فأكثر. فبين 1985 و2007، انخفضت نسبة أرباب الأسر بدون مستوى تعليمي ب 29%، حيث انتقلت من 82,5% إلى 58,4%، وارتفعت نسبة ذوي المستوى الأساسي ب 113%، إذ انتقلت من 14,8% إلى 31,6%. كما ارتفعت نسبة ذوي المستوى الثانوي من 2% إلى 7,2% مقابل ارتفاع من 0,6% إلى 2% بالنسبة لذوي المستوى العالي.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن معدل النمو السنوي للطبقات الوسطى قد عرف، خلال نفس الفترة، شبه استقرار لدى الأسر التي يرأسها ذوو مستوى تعليمي لا يتجاوز الابتدائي. وعلى العكس من ذلك، ارتفع هذا المعدل ب 1,7% لدى الأسر التي يرأسها عضو ذو مستوى ثانوي وب 1,9% لدى الأسر التي يرأسها ذوو مستوى عالي.

لقد توسعت الطبقات الوسطى بين 1985 و2007 بشكل ملموس في صفوف الأسر التي يكون فيها رب الأسرة ذو مستوى ثانوي أو عالي.

من حيث الانفتاح على العالم:

معرفة اللغات

42% من الطبقة الوسطى يعرفون قراءة وكتابة الفرنسية مقابل متوسط وطني بلغ 40% و26,7% بالنسبة للطبقة المتواضعة و62% بالنسبة للطبقة الميسورة. وتتباين نسب فئات الطبقة الوسطى الملمة بالفرنسية من 35% بالنسبة للفئة الدنيا إلى 49% بالنسبة للفئة العليا.

تجدر الإشارة إلى أن 12% من الطبقات الوسطى تعرف لغة أجنبية أخرى غير الفرنسية مقابل 4,5% بالنسبة للأسر المتواضعة و 33% بالنسبة للأسر الميسورة.

ما بين 1999 و2007، ارتفعت نسبة الطبقات الوسطى التي تقرأ وتكتب اللغة العربية من 55,4% إلى 2,6% واللغة الفرنسية من 34,4% إلى 42,1% والإنجليزية من 8% إلى 10,2%.

<u>الولوج إلى المعلومات</u>

إذا كان معدل تزود الطبقات الوسطى بحاسوب ضعيفا على العموم (5,2%)، فإن أكثر من 8 بين 10 يتوفرون على هاتف وتلفاز وأكثر من النصف على هاتف محمول.

<u>الولوج إلى الصحة والشغل</u>

تصطدم استراتيجية الطبقات الوسطى، الرامية إلى الاقتراب من طريقة عيش الطبقات الميسورة وتحسين جودة المعيشة، بضعف الولوج إلى الخدمات الصحية وتشغيل ذوي الشهادات.

وهكذا، يبقى معدل التغطية الطبية–الصحية للطبقات الوسطى ضعيفا نسبيا رغم تحسنه ب 18% بين 2001 و2007، حيث لم يتعد 17% مقابل 49% بالنسبة للطبقات الميسورة و3% بالنسبة للطبقات المتواضعة.

ونشير رغم ذلك إلى أن 49% من الطبقات الوسطى تقوم بـــإجراء الفحوصـــات الطبيـــة بالقطاع الخاص، مقابل 45% بالقطاع العمـــومي (المستوصـــفات والمراكـــز الصـــحية والمستشفيات العمومية)، أما باقي الفحوصات (5%) فتتم في الصيدليات. تجدر الإشـــارة إلى أن هذه البنية لم تعرف تغييرا ملموسا بين 2001 و2007.

في ما يتعلق بالشغل، ورغم انخفاض معدل البطالة من 14,8% سنة 2001 إلى14,1% سنة 2007، والذي استفاد منه مجموع النشيطين ولاســـيما ذوو الشـــهادات المتوســـطة والعليا، فإن بطالة هؤلاء تبقى مرتفعة لتصل إلـــى 23,5% و 31,9% علـــى التـــوالي (مقابل 26 % و42 % بالنسبة للطبقات المتواضعة).

وبهذا تكون هذه الطبقات أقل حظوظا من الطبقـــات الميســـورة التـــي لا يجـــد أفرادهـــا المتوفرون على الشهادات المتوسطة، صعوبة في الاندماج في سوق الشغل، حيث لم يتعد معدل البطالة 17% و8،6% على التوالي.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تطور سلوك الطبقات الوسطى في ميدان الشغل ينم عـــن وجود نقط مشتركة مع الطبقات الميسورة. ويتعلق الأمر خصوصا بميولهم إلـــى التوجـــه نحو الشغل في القطاع الثالثي وتزايد عدد المأجورين.

وهكذا، فبين 2001 و2007 ارتفع الوزن الديموغرافي للطبقات الوسطى الحضرية فـــي هذا القطاع ب 3،6% في السنة، على حساب القطاع الأولي الذي تراجع به هذا الوزن ب 1،4%. وقد بقي تشغيل هذه الطبقات في القطاع الثانوي شبه مستقر خلال هذه الفترة.

إن سلوك الطبقات الوسطى هذا، يشبه سلوك الطبقات الميسورة التي تتخلى عن التشـــغيل في القطاعين الأولي والثانوي لفائدة القطاع الثالثي. أما الطبقـــات المتواضـــعة فتواصـــل عملها بالقطاع الثانوي، حيث ارتفع وزنها سنويا بهذا القطـــاع ب 2،5% خـــلال نفـــس الفترة.

وقد تطور الشغل المأجور في صفوف الطبقات الوسطى، منتقلا من 40،5% سنة 2001 إلى 51،5% في سنة 2007. خلال هذه الفترة تقلص الشغل المستقل من 31% إلى 22%.

عموما ارتفع وزن المأجورين في الطبقات الوسطى بين 2001 و2007 من 92% إلى 95،5% بالوسط الحضري ومن 51،6% إلى 55،5% بالوسط القروي.

التمدن

بين 1985 و 2007 انحصر توسع الطبقة الوسطى عموما في الوسط الحضري . بلغ معدل النمو السنوي لهذه الطبقات 1,6% على الصعيد الوطني و 3 % بالوسط الحضري مقابل انخفاض ب 0,1% بالوسط القروي.

لقد أشرنا في الندوة السابقة إلى الارتباط القوي بين ديناميكية التمدن و توسع الطبقات الوسطى، حيث توجد، بشكل عام، أكبر حصة للطبقات الوسطى من بالجهات الأكثر تمدنا.

في ظل هذه الدينامية الحضرية، تتبنى الطبقات الوسطى إستراتيجية تحسين ظروفها المعيشية بشكل عام و ظروفها السكنية بشكل خاص.

السكن و الولوج إلى الملكية

بين 2001 و 2007، تحسن سكن الطبقات الوسطى بالوسط الحضري بشكل ملموس، حيث ارتفعت حصة المقيمين في الفيلات و الشقق ب 40 % (مقابل 64% بالنسبة للطبقة الميسورة) و ارتفعت حصة المقيمين في سكنى عصرية ب 6% (مقابل انخفاض ب 23 % بالنسبة للطبقة الميسورة و ارتفاع ب 46% بالنسبة للطبقة المتواضعة).

على العكس من ذلك، انخفضت حصة الطبقات الوسطى المقيمة بالسكنى المغربية ب 40% (مقابل 42 % بالنسبة للطبقة الميسورة و 53% بالنسبة للطبقة المتواضعة) وب29 % في السكن غير اللائقة (مقابل 15% بالنسبة للطبقة المتواضعة) خلال نفس الفترة.

و لهذا، فإن في سنة 2007:

- 68% من الأسر المتوسطة المقيمة بالوسط الحضري تقيم بسكنى عصـــرية 63 % منها مالكة،
- 15% تقيم بشقق (68% منها مالكة)،
- 1,3% تقيم بالفيلات (59% منها مالكة)،
- 8% تقيم في سكنى تقليدية (58,2% منها مالكة)،
- 6 % تقيم في سكن غير لائق (75 % منها مالكة).

و تجدر الإشارة إلا أنه، إذا كان حوالي ثلثي الأسر المتوسطة بالوسط الحضـــري تملـــك سكناها، فإن هذه النسبة قد ارتفعت بين 2001 و 2007 ، حيث انتقلت فقط من 62,5% إلى 63,4%.

إن الأسر الميسورة و المتواضعة هي التي استفادت بالخصوص من التطور العام للولوج إلى الملكية، حيث انتقـــلت هذه النسبـــة مـــن 58,8% إلـــى 65% ومـــن 61,4% إلى 67,1% على التوالي.

<u>الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية</u>

إن التحسن في ولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية، بين 2001 و 2007، استفادت منه الطبقات الوسطى، وبشكل أوسع، الطبقات المتواضعة. و هكذا، فقد ارتفع الولـــوج إلـــى الماء الصالح للشرب من 68% إلى 72% لدى الطبقات الوسطى، ومن 37% إلى 45 % لدى الطبقات المتواضعة ومن 89% إلى 90% لدى الطبقات الميسورة.

أما معدل الولوج إلى الكهرباء فقد ارتفع من 76% إلى 89% لدى الطبقـــات الوســـطى ومن 43% إلى 69% لدى الطبقات المتواضعة ومن 95% إلى 98% لدى الطبقـــات الميسورة.

الولوج إلى الممتلكات المستدامة

في غياب معطيات سابقة حول بعض التجهيزات و خاصة حول التوفر على سيارة خاصة، نقتصر دراسة التطور على بعض الممتلكات.

في هذا الإطار، تضاعفت تقريبا حصة الأسر المنتمية للطبقات الوسطى المتوفرة على جهاز تلفاز بين 1999 و 2007، منتقلة من 41,8% إلى 81,2%. و تضاعفت نفس الحصة حوالي ست مرات في صفوف الطبقات المتواضعة لتصل إلى 52,5% سنة 2007، و هو مستوى يبقى ضعيفا مقارنة بالطبقات الوسطى.

كما ارتفعت حصة الأسر المتوفرة على جهاز البارابول من 16% إلى 51% بالنسبة للطبقات الوسطى و من 2% إلى 21% بالنسبة للطبقات المتواضعة ومن 53% إلى 84 % بالنسبة للطبقات الميسورة.

وتبقى الأسر المغربية المتوفرة على جهاز الحاسوب ضعيفة، حيث لا تتعدى 0,6% بالنسبة للطبقات المتواضعة و 5% بالنسبة للطبقات الوسطى (مقابل 0,1 سنة 1999) و 32 % بالنسبة للطبقات الميسورة (مقابل 4% سنة 1999).

وبخصوص جهاز التبريد، فإن نسبة الأسر المتوفرة عليه فقد41 % إلى 70% بالنسبة للطبقات الوسطى و من 10 % إلى 35 % بالنسبة للطبقات المتواضعة و من 80 % إلى 91 % بالنسبة للطبقات الميسورة.

توضح هذه التطورات أن الطبقات الوسطى تسير نحو تحسين مستوى تجهيزها من حيث الممتلكات المستدامة. وهي تقترب في هذا الصدد، من الطبقات الميسورة أكثر منه من الطبقات المتواضعة.

ملاحـــــــق

المبيان رقم 1

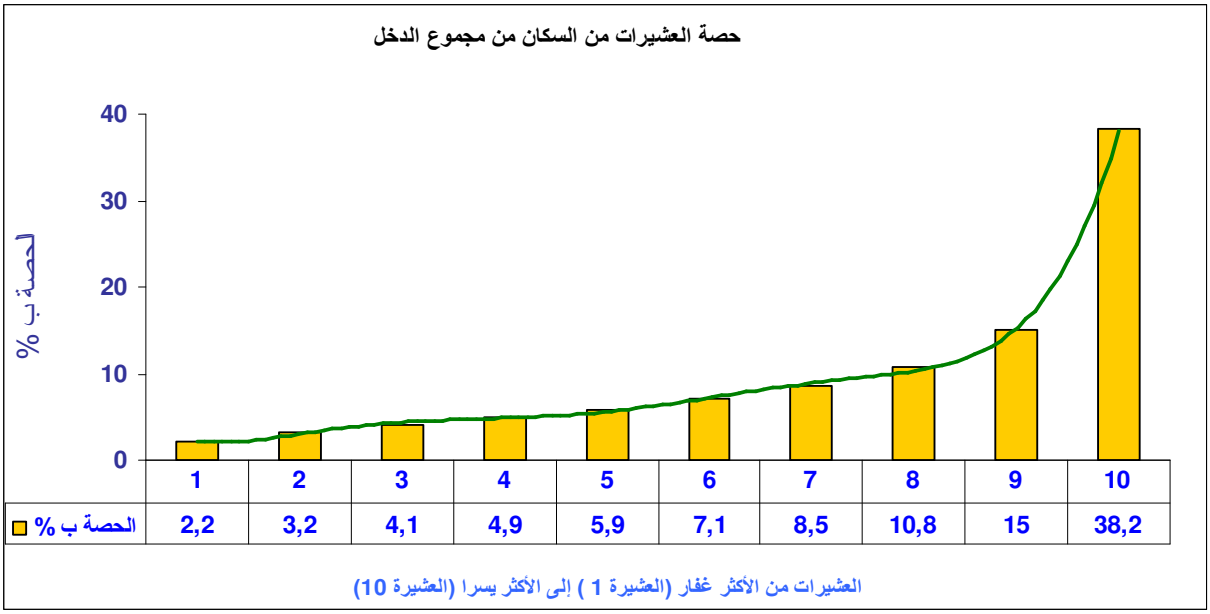

المبيان رقم 2

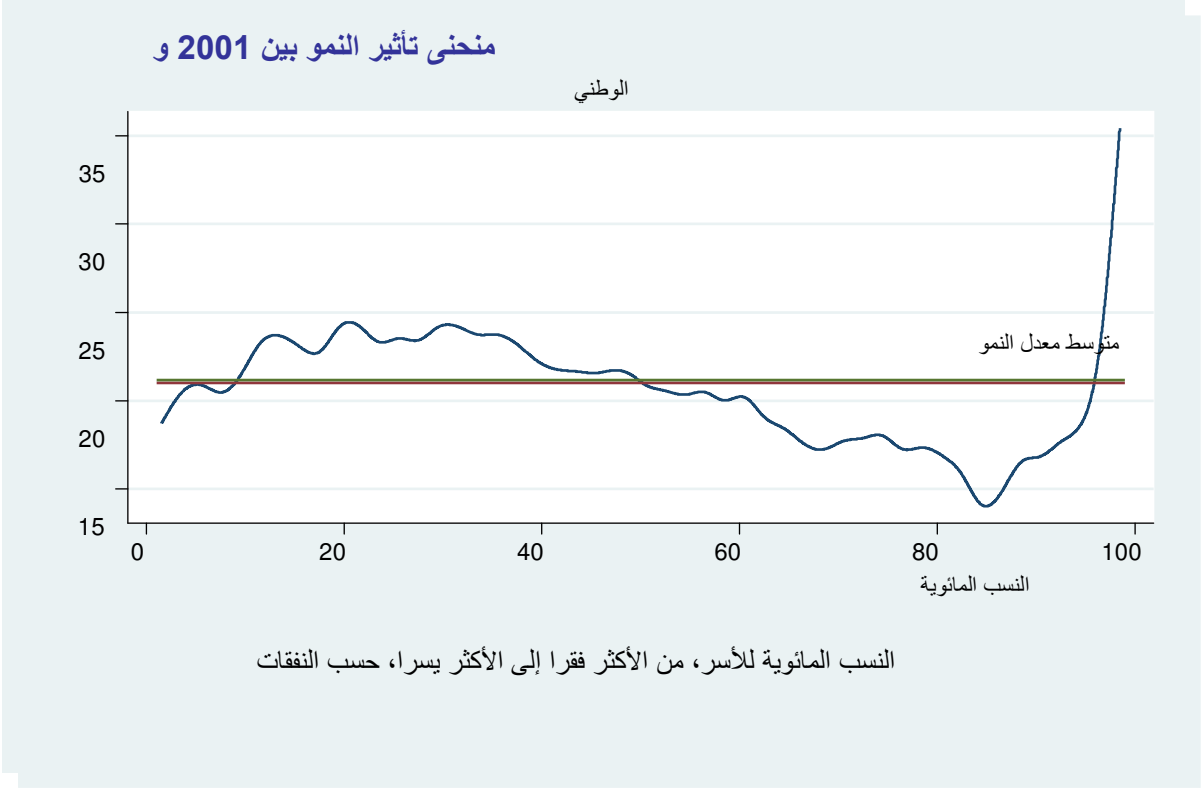

النسب المائوية للأسر، من الأكثر فقرا إلى الأكثر يسرا، حسب النفقات

المبيان رقم 3

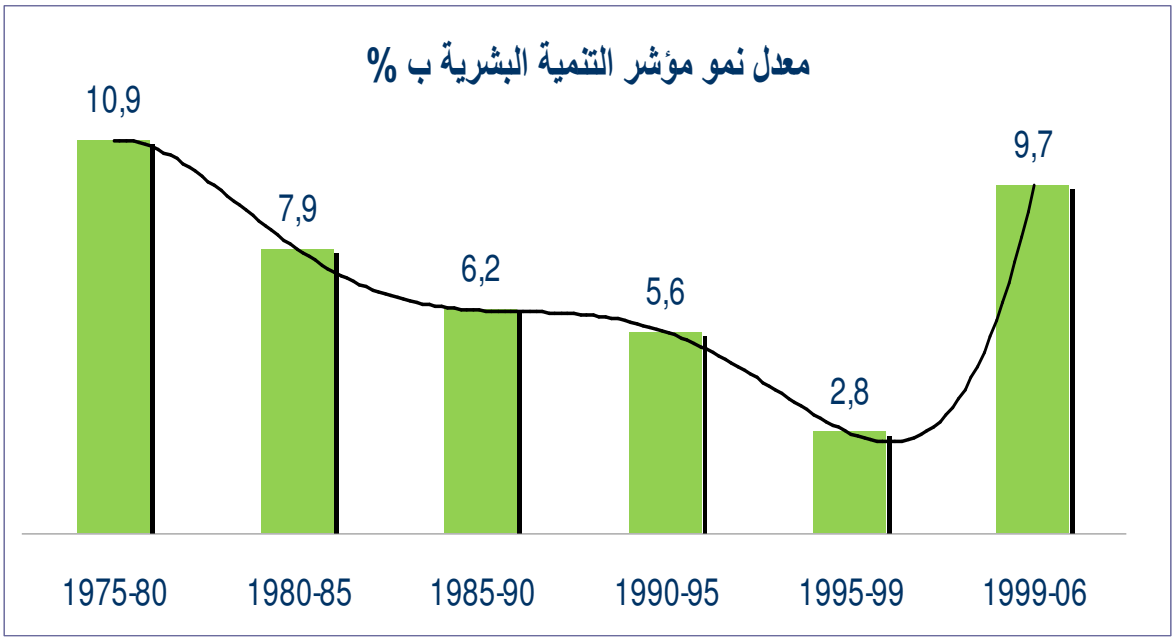

المبيان رقم 4

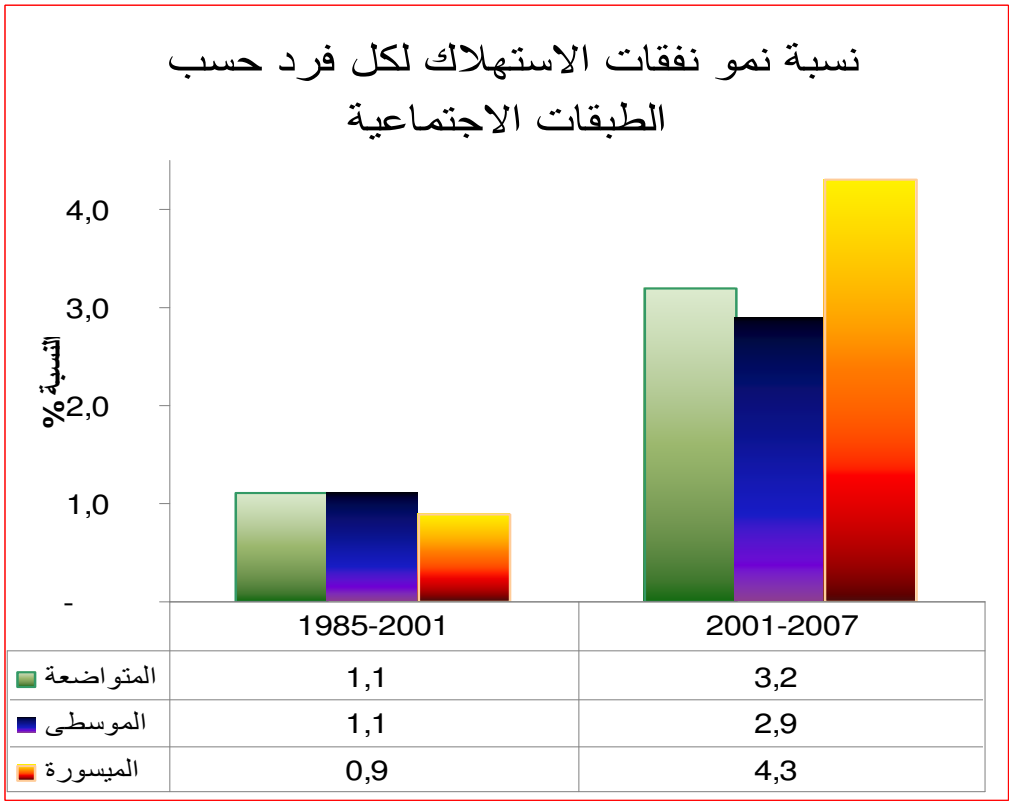

	1985-2001	2001-2007
المتواضعة	1,1	3,2
الموسطى	1,1	2,9
الميسورة	0,9	4,3

المبيان رقم 5

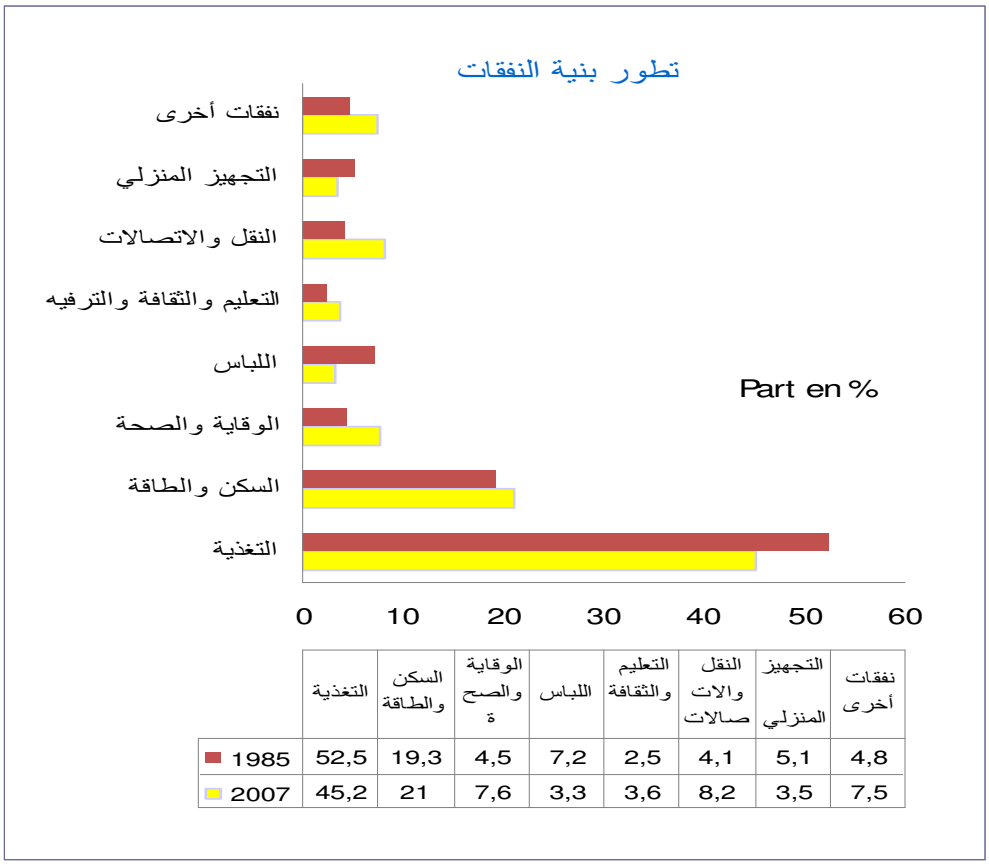

	التغذية	السكن والطاقة	الوقاية والصحة	اللباس	التعليم والثقافة	النقل والاتصالات	التجهيز المنزلي	نفقات أخرى
1985	52,5	19,3	4,5	7,2	2,5	4,1	5,1	4,8
2007	45,2	21	7,6	3,3	3,6	8,2	3,5	7,5

المبيان رقم 6

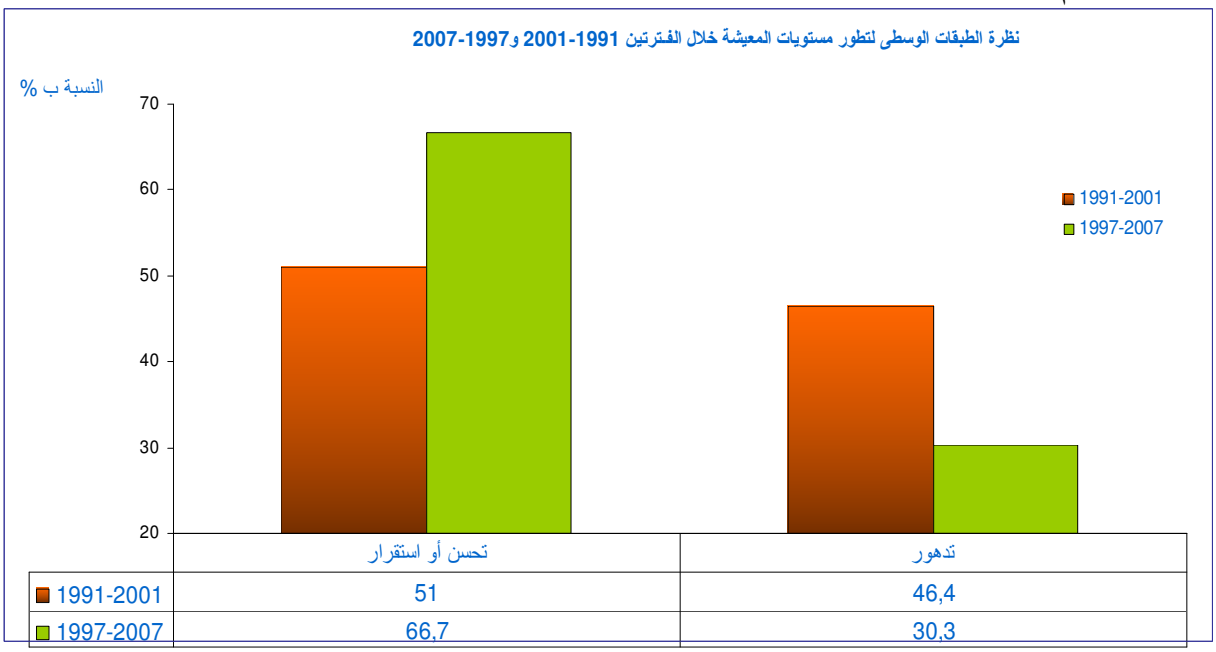

	تحسن أو استقرار	تدهور
1991-2001	51	46,4
1997-2007	66,7	30,3

المبيان رقم 7

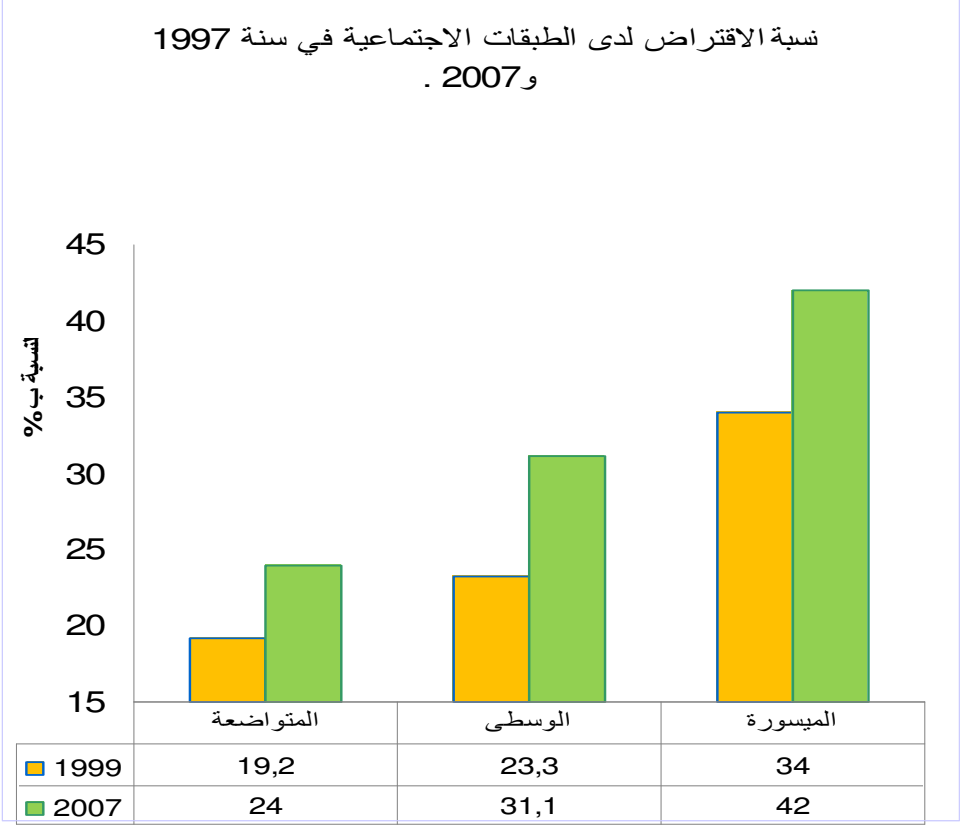

المبيان رقم 8